الأمم المتحدة

A/71/930

الجمعية العامة

Distr.: General
14 June 2017
Arabic
Original: Spanish

الدورة الحادية والسبعون

البند ٤٣ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الرسمي الصادر عن وزارة العلاقات الخارجية والعبادة في جمهورية الأرجنتين بمناسبة يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، الذي يُحتفل به في ١٠ حزيران/يونيه من كل عام (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، بشأن مسألة جزر مالفيناس.

(*توقيع*) مارتن **غارسيا موريتان**
السفير
الممثل الدائم

230617 210617 17-09801 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها

أصدرت الحكومة الأرجنتينية في ١٠ حزيران/يونيه ١٨٢٩ مرسوما بإنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس. وينص المرسوم، الذي وقّعه حاكم مقاطعة بوينس آيرس، مارتن رودريغيس، على ما يلي: ”تخضع جزر مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن في المحيط الأطلسي لقائد سياسي وعسكري تعينه فورا حكومة الجمهورية“.

ومنذ بداية عملية التحرير، في عام ١٨١٠، مارست الأرجنتين، بوصفها وارثة للأقاليم الإسبانية في جنوب القارة، بما في ذلك جزر مالفيناس والجزر الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي، حقوقها بشكل دائم، ومضت إلى سن التشريعات وإنشاء الهياكل القانونية والإدارية التي تعزز الممارسة الكاملة لسيادتها. وفي هذا السياق، شجعت الحكومة الأرجنتينية تنمية الأنشطة التجارية، وتوطين السكان، وإنشاء مقر للحكومة في الجزر.

وجاء تتويجا لهذه العملية اعتماد مرسوم إنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس، الذي نحي ذكراه اليوم، وهي القيادة التي أنيطت مسؤوليتها بلويس فيرنيت، الذي تم تنصيبه في الجزر ومارس علنا سلطته وولايته القضائية.

وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، احتلت المملكة المتحدة الجزر بشكل غير قانوني منتهكةً بذلك سلامة أراضي الأرجنتين، وهجَّرت بالقوة السكان والسلطات الأرجنتينية الشرعية التي أنشئت هناك. وباتت الجزر منذ ذلك الحين موضوع نزاع على السيادة بين البلدين، اعترفت به الأمم المتحدة من خلال القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٦٥، واعترفت به أيضا محافل متعددة، إقليمية ومتعددة الأطراف.

إن ممارسة الأرجنتين سيادتها الكاملة من جديد على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، بشكل يحترم أسلوب حياة سكانها ويتفق مع القانون الدولي، يشكل هدفا دائما للشعب الأرجنتيني لا يمكن التخلي عنه، على نحو ما ورد النص عليه في أول بند انتقالي من الدستور الوطني.

وعملا بتلك الولاية، تدعو جمهورية الأرجنتين مرة أخرى المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات بشأن مسألة جزر مالفيناس وفقا للشروط المنصوص عليها في القرارين ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٩/٣٧ وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، وتحث على وقف الأنشطة الانفرادية لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها على النحو المحدد في القرار ٤٩/٣١، فضلا عن وقف الوجود العسكري البريطاني في جنوب المحيط الأطلسي.

وبهذه الروح، تؤكد الحكومة الأرجنتينية مرة أخرى استعدادها الكامل لإجراء حوار مفتوح وموضوعي مع المملكة المتحدة بشأن جميع المسائل، بما فيها السيادة، ولتعزيز العلاقات الثنائية من أجل تحديد مجالات التعاون الممكنة في منطقة جنوب المحيط الأطلسي.

وتعيد الحكومة الأرجنتينية التأكيد مرة أخرى على حقوق جمهورية الأرجنتين غير القابلة للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، لأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من الإقليم الوطني.

بوينس آيرس، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧